مقابلة مجلة "العرب" مع الدكتور طلال أبوغزاله

2022/9/15

سؤال (1): بداية كيف ترى واقع الاقتصادات العربية بعد الحرب الروسية الأوكرانية؟ وكيف يمكن مواجهة هذه الأزمة للخروج منها بسلام؟

الجواب:

لن يتبين واقع اقتصادات الدول العربية إلا عندما تنتهي الحرب العالمية القادمة التي لا مفرّ منها!

وبدلًا من التفكير والاكتراث لواقع اقتصادات الدول العربية، يجب الاستفادة من الحرب؛ وهذا ليس انتهازًا للفرص، بل حكمة، وعليّ أن أقول لنفسي أن لديّ فرصة في جميع الظروف الجميلة والسيئة، ودعنا لا ننس أغنياء الحرب في تاريخ البشرية، فهنالك من يُغنى ويحقق النّجاح، وثمة آخر يفشل ويندثر، أي أن قرارنا في يدنا والمشكلة أننا ننتظر ماذا سيحدث حتى نقرر ماذا نفعل!

أخاطب دولنا العربية وشبابنا العربي بألا ينتظروا ماذا سيحصل حتى يقرروا ماذا سيفعلون، وأن يجعلوا الحرب وسيلة للاستفادة منها، وكذلك الأمر للشركات وأيضًا الحُكّام الذين من مسؤوليتهم الحفاظ على مصالح شعوبهم وحمايتها من سلبيات الحرب، والإستفادة من الإيجابيات، وأولى مسؤولياتهم الحفاظ على الأمن الغذائي، والأمن الصحي، وتقنية المعلومات والإبداع الرقميّ.

وذلك بوضع خطة لحمايتهم مع العلم بأنه لا يشترط تأمين جميع المأكولات في الدنيا بل تأمين الأساسيات وذلك لاستطاعة دول العالم حتى البلدان الفقيرة منها أن تؤمن كل ما هو أساسيّ لشعوبها.

وأنا لا أتفق مع توصيات البنك الدولي إلى دولنا العربية مع أننا شركاء لهم في دراساتهم على مستوى العالم وبتقريرهم السنوي للبيئة الاستثمارية عن كل بلد، فعندما يقول البنك الدولي: "لا تُنتج إذا كان استيرادك تكلفته أقل من إنتاجك" أقول أنا: "أنتج بحدود ما تحتاجه بلدك".

أنا أدعو إلى العمل على الاكتفاء الذاتي في الأساسيات لكل دولة عربية.. وأدعوا إلى تحقيق التنمية الضرورية على مستوى الدولة.

كما وأن أفضل طريقة للتنبؤ بالمستقبل هو أن تقوم بصنعه، وألا تنتظر ماذا سيحدث، وأن أقوم بالمساهمة في صنع المستقبل، وأن أكون طرفًا فيه، وكما أكرّر دائمًا "أن الأزمة فرصة يجب أن ننتهزها، ولدينا فرص كبيرة في المنطقة العربية".

ولدى الدول العربية، التي هي همّي الدائم، هامش حركة صغير، أو كبير؛ للتموضع في هذه الحرب بأقل قدر ممكن من الضرر الذي لا بد منه. ولذلك أناشد قادتنا، كل من موقعه، لدراسة ما يمكن اتخاذه من إجراءات حمائية، بما في ذلك تأمين أساسيات الحياة من غذاء، ودواء، وتحولّ رقميّ.

ولعل معالي أمين عام جامعة الدول العربية، سيجد من المناسب ترتيب اجتماع عربي على أي مستوى يراه؛ ليكون تشاوريًّا، وليس هادفا لاتخاذ أي قرارات أو مواقف، بل هو لتبادل الأفكار فيما يحقق تحصين كل دولة، والوضع العربيّ بأكمله، "لقد علمتني الحياة أن الأزمات هي فرص لمن يُحسن استغلالها أيضًا".

ولمواجهة هذه الأزمة للخروج منها بسلام أقول:

يختلف تأثير الأزمة من دولة لأخرى من حيث الخصائص والجاهزيّة، وتأتى مجموعة الخيارات المبينة أدناه من وسائل تحضير واستعدادات ناجعة لأي أزمة قادمة، وأعدّها أيضًا نافذة لخدمة العالم ككل، وهي:

- أولا: التدابير الوقائية، إذ يجب على المختصين أن يحددوا التدابير الوقائية الواجب اتخاذها لتقليل الأضرار وتعزيز الإيجابيات. كما يجب أن تبدأ فِرَق العمل فى الشروع باتخاذ هذه التدابير الوقائية بشكل فورى.
- ثانيًا: بناء الثقة، فقبل مدة الأزمة وخلالها يجب علينا أن نتولى الانخراط فى الندوات والمؤتمرات وتشجيع بناء الثقة بثرواتنا وعملاتنا، وإنتاج برامج تلفزيونية تجذب المشاهدين، وتنظيم ندوات اجتماعية، وتدشين مراكز غير حكومية للإجابة عن الاستفسارات، والحدّ من المخاوف، وتوفير الإجابات المدروسة بإحكام، وإطلاق حملات إعلامية لتسليط الضوء على السّلوكيات الإيجابيّة، وإمعان النظر في نقاط قوتنا، وإجراءات استباقية مناسبة، وملائمة؛ لتنفيذ الاصلاحات المقررة أو برامج إعادة الهيكلة المطلوبة.
- ثالثًا: المبادرات الخاصة؛ لزيادة التوظيف والإنتاجية، وتأسيس جداول أعمال للمشاريع الصغيرة، واستدراك الفرص العديدة والاستفادة منها.
- رابعًا: خطة عمل لموالفة القدرات الشرائية؛ عن طريق ابتكار دليل مفصّل خطوة بخطوة لمسار عمليات موالفة القدرة الشرائية (توليد أفكار، ومشاريع مختارة، وتعاقد وإدارة)، وتحسين القدرات لوحدة القدرة الشرائية واقتصارها على رئاسة الوزراء بدلا من وزارة المالية.
- خامسًا: السّعة التّخزينيّة وإدارة الجرد، وبناء وتوسعة سعة التخزين، وإجراء مسح الجرد وتقنيات الإدارة (مراكز الدعم اللوجستي) للمياه والغذاء وتخزين الطاقة.
- سادسًا: ترشيد استخدام المياه، بتطبيق إجراءات المحافظة على المياه فى مجال الزراعة وتشجيع المزارعين على استخدام نظام الرى بالتنقيط، واستغلال تكنولوجيا المعلومات فى هذا المجال لتحقيق التقدم فى مجال تنظيم الغذاء، والإنتاج، والتسميد والتحكم بالري.

- سابعًا: إستراتيجية سوق المنتجات الهيدروكربونية، بتأسيس قدرة تنافسيه كامله فى سوق الهيدروكربون (التخلص من الاحتكار والتشوهات فى السوق).
- ثامنًا: تخطيط المواصلات العامة وتطويرها، عن طريق البدء باستخدام إنترنت الأشياء (IOT) فى تطوير الحلول للازدحام المروري والعمل على تطبيق أنظمته بطريقة متكاملة، وهنا نتحدث عن مستقبل الأنظمة المرتبطة بالشبكة الغنية بمعلومات المشارَكة على طرقنا ومسارات المشاة خلالها للتوصل إلى المدن الذكية، ولكن هذا يحدث بالفعل الآن، فعلى سبيل المثال أصبح بإمكان المدن استخدام نظام بيانات Geotab الذي يربطها بالمركبات تلقائيا لإعطاء توصيفات الطرق السيئة وغيرها بشكل تلقائي.
- تاسعًا: تطوير القطاع السياحي وتنميته وضمان صلاحية قاعدة البيانات، وذلك باعتماد منظمات السياحة على قاعدة معلومات خاصة بعملائها لتقديم العروض السياحية الشاملة والمناسبة لهم، وإنّ تلك البيانات التى تتم برمجتها تعد فى غاية الأهمية لرسم خطط فريدة من نوعها للسياح حيث تأخذ بعين الاعتبار اهتماماتهم لاستحداث مغامرة ذات قيمة تبعًا لإمكانياتهم، ولكن إذا كانت تلك البيانات متداخلة ومشوشة أو قديمة، فسيكون القيام بإعداد برامج مناسبة أكثر صعوبة على الشركات السياحية، لذلك فإن على وكالات السفر التحقق من سلامة بياناتها المستخدمة، وتحسين علاقاتها مع عملائها الحاليين وتشجيع عملاء جدد للاستفادة من خدماتها.
- عاشرًا: الاكتفاء الغذائي الذاتي، فلا بد خلال الأزمة من توثيق الإجراءات المحتملة لتوفير الاكتفاء الذاتى الداخلى فى متطلبات الغذاء الأساسية، وذلك عبر اتخاذ التدابير اللازمة مثل اعفاء المنتجات الزراعية المحلية من ضريبة الدخل وكافة الرسوم المتعلقة بها. وفرض رسوم على الصادرات الزراعية كثيفة الاستهلاك للمياه عكس الوضع الحالى من أجل تجنب تصدير المياه من الدولة الأفقر بالعالم من حيث الإمداد المائى.
- حادي عشر: التشجيع على إشراك الأفراد بوسيلة نقل واحدة، ويتم ذلك بتجهيز الخرائط والمواقع التى تبلغ السائقين بفرص المشاركة بسيارة واحدة، وتحديد أيام معينة لأرقام السيارات الفردية والزوجية لاستخدام السيارات وتبنى إجراءات تخفيض الازدحام المتبعة بين العديد من الدول الأخرى، وتطبيق سياسات الطرق التى تشجع الاشتراك بوسيلة نقل واحدة، وتحديد حركة شاحنات النقل الكبيرة لتكون فى الليل وساعات الصباح الباكر.
- ثاني عشر: تطوير الطاقة المتجددة، ورفع الوعي بشأن الطاقة المستدامة، وتشجيع وتسهيل طلبات الرخص لبناء محطات توليد الطاقة الشمسية (فى حال عدم السماح للدولة بتسهيل ترخيصها) خاصة لمستخدمى الطاقة الكبار فى منشآت القطاع الخاص (وبذلك التوفير على الحكومة والقطاع الخاص على

حد سواء)، وبالمثل يمكن تسهيل استخدام لوحات الطاقة الشمسية من قبل صغار المستخدمين مع أنه من الجدير بالذكر يعمل العلماء الصينيون حاليا على بناء شمس اصطناعية قد تحقق الحلم بتوفير الطاقة النظيفة بدون حدود.

- ثالث عشر: الخصخصة لمجالات معينة من القطاع العام، وتخصيص بعض الخدمات الحكومية المناسبة لتشغيل القطاع الخاص بهدف زيادة الكفاءة والفوائد المالية لهذا القطاع، ما يخفّض التكلفة على الحكومة ويخلق فرص عمل جديدة. تحسين وتقوية الشراكة مع القطاعات الخاصة فى مجالات مختلفة والسماح بالمشاركة الحقيقية فى المشاريع المشتركة، وخلق الليونة والإعفاءات الضريبية بالمقابل.
- رابع عشر: إنتاجية العمالة، وتتمثل في زيادة الناتج المحلى الإجمالى (معادلة القوة الشرائية) الناتج المحلى الإجمالى هو مجموع القيم المضافة للاقتصاد فى نطاق المنطقة الجغرافية. ويمثل فى ساعة عمل واحدة مقياس الإنتاجية العمالية لتلك المنطقة. لكن الناتج المحلى الإجمالى (معادلة القوة الشرائية) لساعة عمل واحدة غير كاف مما يسبب إنتاجية منخفضة.
- خامس عشر: محو أمية الإنترنت؛ بالانتقال إلى مجتمع إلكتروني وحكومة إلكترونية؛ فالحكومة الإلكترونية تقدم خدماتها لمواطنين لديهم القدرة على استخدام الإنترنت فحسب، وعليه فإن المجتمع بأكمله يجب أن يتحول إلى الثقافة الإلكترونية، والمواطنون الإلكترونيون سيكونون هم المنتجون، وسيصبحون القيمة المضافة المطلوبة في عصر المعرفة، ووضع خطة محو الامية الإلكترونية المطبقة في طريقة ووقت مناسبين تؤمن درعًا واقيًا ضد الأزمات والحروب.
- سادس عشر: فريق إدارة الخدمات، فيجب أن يتشكل فريق خبراء مستقلين (غير حكوميين) ليأخذوا على عاتقهم مسؤولية تقييم الخيارات المذكورة فضلاً عن خيارات أخرى متوفرة، فقامت مؤسسة طلال أبوغزاله العالمية بتجهيز برامج ومقاييس استباقية لإدارة الأزمة وصممت مجموعة من الاقتراحات الخدماتية بغرض عرضها على الجهات الخاصة والعامة لهذا الهدف.
- سابع عشر: التقشف ونمط الحياة؛ ففي أوقات الحروب والأزمات، لا بد من تعديلات على عادات الإنفاق تستدعى ترشيد النفقات على المواد مرتفعة الأسعار وغير الأساسية، وتيسير التنزيلات وتشجيعها غير المحدودة؛ لتشجيع متسوقين أكثر وزيادة أنشطة السوق، وتخفيض الكلفة على المواطن وزيادة السيولة المالية.
- ثامن عشر: تكنولوجيا المعلومات، وها هنا مجال الإبداع والابتكار فتكنولوجيا المعلومات يجب أن تتطور لتصبح صناعة تؤهل الشركات لبناء منتجات صناعية وتسويقها للعالم بالإضافة إلى تأمين موارد بشرية للشركات إقليميًّا وعبر الحدود.

- **تاسع عشر: تطوير التعليم؛ عن طريق طرح المواضيع للنقاشات فى الجامعات ومدارس الثانوية العامة، وتعليم المخاطبة الجماهيرية، وجعل مادة الاقتصاد (1) والاقتصاد (2) مواد الزامية، وتقديم نماذج ريادة الأعمال بالجامعات، وخلق انتاجية وحاضنات، وبهذا يسمح للشركات الناشئة بأن تظهر وتتطور، وتغيير الخريجين من باحثين عن فرص العمل إلى مبتكرين لهذه الفرص، ومن ثم تطوير الشراكة بين الخريجين الطلاب، وأعضاء الكلية، والجامعات وممولي المؤسسات الثقافية. خلق درجات علمية مبتكرة وهادفة مثل علم البيانات، والذكاء الاصطناعي المؤدى للتخصص في معالجة اللغة الطبيعية(NLP) ، والروبوتات، وتعلم الآلة، وذكاء الأعمال وتخزين البيانات، والبيانات الكبرى والحوسبة السحابية، وتأمين معاهد تعليمية بمستويات أعلى مع حرية واستقلالية أكثر.**

وأخيرًا..

فيجب على الدول العربية الامتناع عن نسخ سياسات دول متقدمة ومنافسة بل يجب عليها العودة إلى السياسات المتبناة والمطبقة كدول نامية تسعى إلى التطور وتحقيق الثروات، كما أنَّ هذه السياسات تستدعى اعتماد أيام عطل أقل، وأنظمة عمّالية أكثر مرونة، وساعات عمل أطول، وصناعات محلية، وأساليب صناعية نشطة تهدف إلى تعزيز الصادرات.

<u>السؤال (2): مرت دولنا العربية ببرامج إصلاح اقتصادي متعددة برأيك ما هو أنجح هذه البرامج؟ وكيف يمكن بناء نظام اقتصادي عربي متكامل؟</u>

<u>الجواب:</u>

سأتناول برنامج دولة مصر في الإصلاح الاقتصادي..

لأن مصر هي القطار الذي يقود الأمة العربية إلى الأمام، ومعدل نمو الناتج القومى فى مصر اليوم يزيد عن 8% وهى النسبة الأعلى فى العالم متقدمة على الصين، الذى يصل معدل نموها 6%، حيث يعود سبب ارتفاع النمو إلى سببين، عدد السكان الكبير، واستثمارها فى البنية التحتية لبناء الثروة.

ومصر تملك فرص كبيرة، وقناعتى بذلك بنيت على أمرين الأول، دراسة أمريكية أكدت أن نمو الاقتصاد المصرى يرتفع بشكل مذهل، وأصبح اقتصادًا متنوعًا، يرتكز على روافد قوية، والثاني، أن الدول الأكثر تعدادًا للسكان والأكثر شبابًا هى الأقوى، فى عصر المعرفة، لأن الطاقة الإنتاجية فى عصر المعرفة لا تقاس بحجم رأس المال، وإنما تقاس بقيمة الابتكار والأفكار العصرية، لذلك فإن الدول ذات التعداد السكانى، والأكثر شبابًا، مثل الهند ومصر، فرصها كبيرة للغاية فى تحقيق نمو سريع، بالإضافة إلى الرؤية المصرية الشاملة والقائمة على الاستثمار

فى البنية التحتيّة، وقدرتها على جذب الاستثمارات الخارجيّة والدخول فى أسواق جديدة، كل ذلك يسهم فى مجابهة الازدياد فى معدّل التضخم والبطالة والتنمية البشرية.

وإن ما يتم إنجازه من مشروعات فى مختلف المجالات، على أرض الواقع، وبسرعة مذهلة يدعو للدهشة، هناك فرصة كبيرة ببناء استراتيجيات نمو إقليمية محددة ومركزة، واعتماد الكفاءات التقنية والابتكارية وتعزيزها، والتأكيد على دور الاستدامة، كما ينبغى أن تركز الأعمال التجارية على محفزات النمو طويلة الأجل وليس اللجوء ببساطة إلى خفض التكاليف، وكما تحدثت سابقًا فإن مصر ستتبوأ مكانة بارزة بين الدول القوية اقتصاديًّا عام 2030، وتكمن قدرة الدولة المصرية على الاستثمار فى التعليم والتطوير المؤسسى فى القدرة على التوسع فى نطاق ريادة الأعمال وتشجيع الابتكار وتعزيز تنافسيّة المنتجات المصرية وإمكانية الدخول إلى أسواق جديدة، ويتقدم ذلك كله وجود إرادة سياسية تدعم تحسين العلاقات مع الجوار وإبرام اتفاقيات اقتصادية مشتركة، وإيجاد حلول استراتيجية لقضايا المياه والطاقة.

وقد امتلك البرنامج الاقتصادي الذى انتهجه الرئيس عبدالفتاح السيسى إرادة فولاذية بقرار المواجهة للأورام المؤلمة للجسد الاقتصادى المصرى التى أفقدته حيويته وشبابه مما تسبب بشل حركته، كما أنه اتبع تقديم مصلحة الوطن فوق المصالح السياسية الخاصة، بإيمانه وإخلاصه فى العمل لازدهار وتقدم الوطن وركز فى سياسته الاستراتيجية على بناء بنية تحتية تنتج الثروة وتساعد على نموها، كما أنه يستهدف تحرير سعر صرف الجنيه وزيادة موارد النقد الأجنبي، ورفع معدل النمو وأرصدة الاحتياطى الأجنبى لمصر الذى وصل إلى أكثر من 45 مليار دولار، وخفض عجز الموازنة والدين العام، وتهيئة البيئة المناسبة لجذب تدفقات الاستثمار المباشر.

وإن الاستثمار فى المستقبل هو الاستثمار الصحيح وليس الاستثمار فى إرضاء الشعب اليوم على حساب إفلاس الدولة فى المستقبل مما يتسبب تعطله عن العمل حيث إن ما يتم استثماره الأن هو رؤية لمستقبل مصر والمواطن المصرى للجيل الحالى ولأجيال المستقبل.

أما عن تحقيق التكامل الاقتصاديّ العربيّ..

فيمكن تحقيق التكامل الاقتصادي العربيّ إذا تم توافق الإرادة السياسية المشتركة والداعمة لإستراتيجية عربية مشتركة لمدّة 25 عامًا..

على أن تكون مبنيّة على سيناريوهات مرتبطة بالقضايا الوطنيّة والقضايا المشتركة ومستفيدة من التجارب الاقتصادية للائتلافات والتحالفات الدوليّة الناجحة بعيدًا عن الخلافات السياسية، وإن السوق الأوروبيّة المشتركة جاءت بعد حروب وفي ظل خلافات سياسيّة عميقة.

سأركّز على المنطقة العربية وما يحيطها أي الإقليم العربي وما حوله، يوجد شيء اسمه اقليم عربي وأن الأمة العربية يجب أن تحقق التكامل الاقتصادي فيما بينها، أريد القول بأن هذه الأزمة هي فرصة أيضًا، أي لا يجب أن يدخل فينا الإحباط والشعور باليأس، بل يجب أن نبحث ماذا يوجد في هذه الأزمة من فرص، أتذكر قول كان يقوله " فرانكلين روزفلت" عندما تم سؤاله عن رأيه الاقتصادي قال: " On one hand and on the other hand" أي أن هذا الموضوع فيه وجهة نظر ووجهة نظر أخرى، فلم يعجبه الكلام وقال هل يوجد اقتصادي بيد واحدة! ليس هنالك قرار اقتصادي أو وضع اقتصادي إلا فيه فائدة وفيه ضرر، هناك مستفيد وهناك متضرر هكذا هي طبيعة الدنيا، نحن في المنطقة العربية هنا أتمنى على أمتي العربية العظيمة وقادتنا الذين أحترمهم وأقدرهم كامل التقدير أن يأخذوا كلامي على محمل الجد.

وأخيرًا..

فأحد أصدقائي الكبار كان قد صرح عندما تكلمت عن الأزمة بأنه يخالفني الرأي وأن بلاده ستكون في حالة ازدهار، فقلت له هذا عظيم وأتمنى بأن أكون المخطئ! وسعيد بأن تكون أنت على صواب؛ لأن ذلك ما أتمناه، ولكني أتكلم عن أزمة عالمية لن يحكمها لا أنت ولا أنا ولا أي دولة منفردة، أتحدث عن شيء عالمي لا بد أن يمس الجميع.

السؤال (3): الفترة الأخيرة شهدت تقاربًا كبيرًا بين بعض البلدان العربية كمصر والأردن والعراق، بالإضافة لتقاربات مماثلة على المستوى الخليجي.. ما هو مردود ذلك على اقتصادات هذه البلدان؟

الجواب:

إن التقارب العربي بين بعض البلدان العربية كمصر والأردن والعراق هو الحلّ..

إضافة إلى أي تقاربات عربية على المستوى الخليجي، وغيره، وسيكون لهذا مردود واضح على اقتصادات هذه البلدان. كيف؟

- أولا: التقارب العربي في القرار السياسي يمهد لتقارب من أنماط أخرى، ومنها التقارب الاقتصادي.
- ثانيًا: سيصنع هذا التقارب تكاملا اقتصاديًّا بين الدّول العربيّة.
- ثالثًا: يساهم هذا التقارب في الاستقرار، وتبادل العرب لمنافعهم الاقتصادية مع بعضهم البعض.
- رابعًا: يمكّن هذا التقارب العرب من احتلال مواقع مرموقة في الاقتصادات العالمية.
- خامسًا: يرفع مستويات الثقة في قطاعات الدول العرب العربية الاقتصادية.
- سادسًا: يؤسس هذا التقارب لمفهوم الدولة الواحدة اقتصاديًّا ويرفع شعار: "مصلحتي من مصلحة الجميع"، ويدني من شعار: "أنا أولا".

- **سابعًا: يعزز التقارب مبادئ منها الالتزام، والمساندة، والإخاء، والوحدة، والتكاملية.**
- **ثامنًا: يجعلنا هذا التقارب أصلب عودًا؛ لمواجهة أزماتنا، ويدلنا على طرق الخلاص من مشكلاتنا مهما كبرت.**
- **تاسعًا: يوسع هذا التقارب من عوامل التّميّز.**

وأخيرًا..

علينا إدراج التكامل الاقتصادي على سلّم أولويات الدول العربية، وإن الطريق الى التكامل الاقتصادي يتمثل في التباعد عن التبعية للغرب بالقدر الموازي للتقارب من العرب.

السؤال (4): هل ترى أن انسحاب الدولة كليًا من الاقتصاد مفيد للاقتصادات العربية خصوصا في دولة كبيرة مثل مصر، أم أن الأفضل أن تبقى الدولة محتكرة لبعض الخدمات؟

الجواب:

أقول دائمًا ما قاله لي (هنري كسينجر): "جد لي رجلا اقتصاديًّا بيد واحدة"..

فليس هناك أي قرار اقتصادي له جانب واحد بالضرورة أن يكون هذا القرار له جانب سلبي وجانب إيجابي.

وفي العصر الذي نعيش فيه فلا أظن أن انسحاب الدولة من الاقتصاد كليًا قد يكون أمرًا مفيدًا، حيث إن الانفتاح في التعاملات التجارية والاقتصادية مهم جدًا للاستفادة من الخدمات من الخارج، وتقديم ما لدينا من خدمات ومقومات ليست موجودة في الخارج، هذا من حيث الاستيراد والتصدير بين الدول ودول العالم الآخر.

وأخيرًا..

إن احتكار الخدمة للدولة لن يفيدها ولن يساعدها في تقديم هذه الخدمة وتطورها إذا لم يتم تقديمها للخارج، تخيل أن (بيل جيتس) مالك شركة (مايكروسوفت) وأصدر قرارًا بعدم توفر خدماته في العالم واقتصرها على عدة بلدان فقط، هل كان له أن ينجح هذا النجاح.

لذلك يجب على الدول أن تقدم خدماتها ومشاركتها مع العالم مقابل الاستفادة من الخدمات المقدمة من الخارج.

السؤال (5): زرت مصر مؤخرا ضيفًا على مؤتمر حديث الشباب العربي لبناء الوعي.. برأيك كيف نبني شبابا لديه وعي اقتصادي وجاهز لمواجهة تحديات السوق وتقلباته؟

الجواب:

ما يجب أن نعمل عليه هو خلق بيئة معرفية في بلادنا العربية..

لتقوم بنشر الوعي عن ثقافة الإبداع، والابتكار، والاختراع؛ لأن الاقتصاد في الدولة لن يتحقق فيه أي نمو إلا من خلال الابتكار، والاختراع، نحن نعيش في ثورة المعرفة ولن يكون هناك أي نجاحات إلا من خلال هذه الثورة المعرفية وأهم مقومات هذه الثورة هي الاختراعات.

وإن معدل التقلبات في السوق العالمي الآن مرتفع جدًا بسبب الابتكارات والاختراعات الحاصلة، والبرامج المعمول بها في العالم، لك أن تنظر إلى التطبيقات الموجودة حول العالم وكم عدد العاملين في هذه التطبيقات، لذلك أقول أن الاختراع والإبداع هو لا يساعد صاحب الفكرة بأن يصبح غنيًّا فقط بل يساعد الدولة والمجتمع على تخفيض نسبة البطالة وتوفر فرص العمل بشكل أكبر، وهكذا يرتفع الناتج الإجمالي للاقتصاد في الدول.

وإن معدل الاختراعات في الصين هو الأعلى على مستوى العالم لذلك هي الدولة التي تقود اقتصاد العالم الآن الصين هي مصنع العالم، فالصين تسجل أرقامًا سنوية عالية في براءات الاختراع والملكية الفكرية.

والابتكار هو الطريق للثروة في المستقبل؛ فحاليًا اختراع واحد مثل جوجل أو أمازون هو بحجم الناتج الوطني لعشرين دولة، وقد حان الوقت ليكون هنالك مخترع واحد من منطقتنا ليبتكر مثل هذه الابتكارات: فجيناتنا ليست أقل منهم، ولكن توجهنا التعليمي كان وما زال لهدف الحفظ، ونحن في كلية طلال أبوغزاله الجامعية للابتكار بدأنا بتخريج الطلبة في حال قدم اختراعًا وليس بتقديم امتحان، فالطالب في نهاية السنة لا يخضع لامتحان فإذا لم يقدم ابتكارًا قد لا يتخرج وهذه تجربة قد يكون الأولى في الدنيا ولكنها هي الطريق إلى المستقبل، فليس هنالك في الجامعة أو المدرسة أي معلومة وأنا قلت هذا الكلام عندما ألقيت محاضراتي في جامعة هارفرد وجامعة كولومبيا وفي (MIT) وقلت: "أعطوني أستاذًا لديه معلومة يقدمها للطلبة ليست موجودة على الإنترنت"؛ فكل ما يريد أن يتعلمه الإنسان الآن هو موجود في محيط المعرفة ولم يعد كما كان في السابق موجود في كتاب أو عند أستاذ.

وأخيرًا..

إن كبار المبدعين والمتفوقين في العالم تركوا التعليم لأنهم وجدوا أن الجامعة لا تفيدهم وأنهم يستطيعون أن يتعلموا خارجها.

السؤال (6): بخصوص الوعي ما هي التخصصات التي تنصح الشباب المصريين والعرب للتخصص فيها؟

الجواب:

ما نحتاجه فى منطقتنا العربية هو الابتكار..

فلا يوجد هناك خسارة فى أن تنشئ مدرسة أو جامعة تعلم الابتكار فهذا يعد استثمارًا، لماذا نفكر بأن الاستثمار هو فقط شيء ملموس أو ثابت، بل إن أسوأ استثمار هو الأشياء الثابتة، ولكن الاستثمار فى الإبداع المعرفى هو ثروة تغنيك أكثر من كل شيء، ومن الضرورى أن يتواكب التعليم مع المستقبل ومع التقدم السريع بمجال الإبداع والابتكار، فإن المهن المستقبلية التى تحتاجها المنطقة هى أى مهنة قائمة على تقنية المعلومات والذكاء الاصطناعي، حيث إن مجتمع المعرفة هو الذى يحرك كل شيء فيه جهاز الحاسوب والقائم على الإنترنت بجوانب حياته. أعتقد أن هناك وظائف ومهن رائدة يمكن التركيز عليها فى السنوات العشر القادمة هى فى حقول تقنية المعلومات، والصناعات الدقيقة، وصناعة الأدوية، والمهن السياحية، والصناعات الزراعية والطاقة البديلة.

هنا سأعود لسنوات وأنا أنادي بأنه يجب علينا أن نعلم ونعي أننا دخلنا في الثورة الصناعية الرابعة (ثورة المعرفة) فكل ثورة من الثورات سواء الثورة الزراعية، الثورة الصناعية، والثورة المعلوماتية، والآن ثورة المعرفة، ولها أدواتها وهذه الأدوات هي صنع المعرفة وهو شيئ جديد دخل على العالم أي هنالك بضاعة جديدة، سأعطيك مثال للتوضيح: جوجل مثلًا أصبح حجمها تريليون، كيف؟ ماذا تبيع؟ ما هي منتجاتها؟ ما هي مدخلاتها؟ التعرفة السابقة للمدخلات هي المواد الأولية والعمل والإنتاج الآن اختلفت فأنت تصنع منتج اسمه منتيج معرفي (Knowledge product)، فإذًا نحن كل مستقبلنا في هذه الثورة وعلى الأقل المئة سنة القادمة سيكون هنالك وظائف تتعلق بصنع المعرفة، كيف تصنع الروبوت؟ كيف تبرمجه؟ كيف تتم صيانته؟ فهذه وظائف، كيف تسيطر عليه وتوجهه كما أنت تريد؟ هنالك الأمن السيبرالي (Cyber security) كيف تحمي معلوماتك من الإختراق؟ فهذا عمل ومهنة بحد ذاتها، كيف تُعلِم ال (machine) الآلة وكيف تتعلم من ال (machine) الآلة لتقوم هي بالتعليم أيضًا.

والآن صدر علم جديد اسمه علم المعلومات (Big data)، أنا أول مرة علمت بأهمية المعلومات كان هنالك مؤتمر في سنة (1965) وكان يقول المتحدث وكنت في وقتها ما زلت في بداية حياتي، كان يقول: "معلومات المعرفة في الدنيا تتضاعف كل سنتين" الآن تتضاعف كل يومين من حجم المعلومات وكميتها، كيف تبحث عن المعلومة (data mining)؟ كيف تستخرج المعلومة؟ وكيف تحول المعلومة إلى إختراع؟ مثل السيارات ذاتية القيادة ففي المستقبل لن يكون هنالك سائقين، فمهنة السائقين مثل مهنة رجل البريد الذي كان يحمل

البريد ويقوم بتوزيعه انتهت وجاء مكانها البريد الإلكتروني (Email) فالآن ليس هنالك مهنة سائق لأن السيارة تقود نفسها ومبرمجة وذكية لدرجة أنها تعرف إلى تذهب وتعود.

ما أقوله يجب علينا إدراك أن العالم المقبل له وظائف تختلف كليًا عن وظائفنا الحالية، ولذلك أنا أنادي دائمًا على جامعاتنا ومؤسساتنا التعليمية، أنه يجب تحضير الشباب لوظائف المستقبل وليس لوظائف الماضي التي تكاد تكون انتهت مستقبلًا، أنا ليس لدي سكرتيرة فالآن في عصر المعرفة ليس هنالك وظيفة سكرتيرة، ماذا ستفعل السكرتيرة؟ فالجاهز الخاص بك هو سكرتير، يقولون مراكز تعليم السكرتارية، ما السكرتارية؟ فكما قلت نوع الوظائف في عصر المعرفة تختلف عن الوظائف القديمة؛ لأن كل ثورة لها وظائفها.

كل شيء في الدنيا بدأ صغيرًا فليس هنالك شيئ ولد كبيرًا، فعندما بدأت جوجل أو أمازون بدأو صغار، أمازون التي تعتبر من أكبر أربع شركات في الدنيا بدأت في مخزن وتوسعت، فالإنسان يجب أن يكون لديه طموح وهذا يبدأ بقرار.

سأحدثك عن تجربتي لأنه واجب عليّ أن أنقل خبرتي وتجربتي، أنا منذ كان عمري عشر سنوات اتخذت قرار، ماذا أريد أن أكون؟ وأنا كنت لاجئ وأردت أن أنتقم من عدوي فهنالك طرق كثيرة للإنتقام وأحترمها جميعها المناضل، والفدائي، والسياسي، والكاتب كل هذا عظيم لكن أنا أردت التفوق على عدوي وأن أنتقم منه بأن أكون أفضل منه وأخبر العالم كله أنني أستحق هذا الوطن أكثر من هذا العدو الذي جاء يحتلني، يجب أن يكون لديك قرار ماذا تريد أن تكون ويجب أن يكون هذا القرار مبكرًا وليس متأخرًا، قرر ماذا تريد أن تكون عالمًا، مخترعًا وأن تسير في هذا الطريق فإذا عرفت إلى أين تريد الوصول ستصل وتجد الطريق وهذه الدنيا جميعها قرار.

أنت تستطيع أن تقرر أن تكون سعيدًا أو حزينًا؛ فالله – تعالى – لم يخلق أحدًا ليكون حزينًا أو سعيدًا بل هو قرّر أن يكون حزينًا أو تعيسًا، وقرّرْ أن تكون سعيدًا ومحبًّا؛ لأنّ الكره لا يعطيك القوة بل الحب الذي يعطيك القوة وتشعر بقوة أنك قادر أن تنتج وإذا قررت أن تكره وتغار من الناس فلن تحقق شيئا؛ فالمحبة قوة. قرر أن تكون سعيدًا؛ لأن النجاح لا يحققه إلا السعيد، فلم أجد أحد انتصر وهو حزين وبائس وناقم بل يجب أن يكون سعيدًا ولديه ثقة ومتفائلا بالمستقبل.

وأخيرًا..

فلا تقولوا: ظروفي صعبة، وأتمنى أن تكون ظروفك صعبة كما كانت ظروفي؛ فالله يخلق الإنسان ليتحدى الظروف وينتصر عليها، أنا إلى اليوم في المؤسسة، ويأتون يقولون لي لدينا مشكلة أقول له عظيم هذا خبر جميل ما هي المشكلة فيقول لي لا هي مشكلة، وليس خبرًا جميلا، فأقول له أعلم أنها مشكلة مما يعني أن هنالك شيء سوف أنتصر عليه وهذه فرصة فأنا أعدّ ما تعده سيئًا أنه جيد، هكذا يجب أن يكون شعور

الشباب وإيمانهم بمستقبلهم وأمتهم وبأهلهم وبتاريخهم فنحن أمة حكمت العالم 500 سنة فنحن أمة عظيمة لكن مع الأسف إعلامنا لا يركز إلا على الأخبار السيئة ولكن الأخبار الجيدة لا يلتفتون لها، فيجب أن نركز على عظمة أمتنا وتاريخها المجيد والحمد لله أننا بخير وسوف نعود لقيادة العالم وهذه فرصتنا، الإنترنت هو فرصتنا لأننا في الإنترنت متساوين، لا يجب القول إن الأمريكي متفوق علي فهو يدخل الإنترنت رقم وأنا كذلك!

السؤال (7): كثير من أصحاب المشروعات الصغيرة تعثروا مؤخرا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية ما هي النصيحة التي توجهها لهم؟

الجواب:

علينا أن نتخذ إجراءات للتغلب على هذا الأمر وهو صنع المعرفة..

مثل: شركة (Amazon) لأن ذلك هو الطريق لصنع الثروة، الآن (Amazon) و(Elon Musk) و(Apple) حجم الشركة الواحدة منهم بحجم دول مجتمعة، هذا هو المستقبل القادم للعالم؛ ولذلك أنا دائمًا أطالب الحكومات أن تخصص دائرة للاستثمار في المعرفة، يعني وزارة الاستثمار تنظر في بناء عقار في مشروع صناعي أو في أي شيء وتنسى أن الاستثمار الأول والأهم في العالم هو الاستثمار في صنع المعرفة وليس في استعمالها.

أنا لا أتكلم عن التجارة الإلكترونية؛ لأنها أصبحت ماضي، أتكلم عن صنع المعرفة، هذا يتطلب خلق بيئة استثمارية لصنع المعرفة، وخلق البيئة هي ليست عملية توجيه نداءات وتوصيات ودعم بل هي عملية بدأتها أميركا كتجربة في (Silicon Valley)، ولأن الصين أخذت هذا الموضوع بجدية أصبحت الآن هي مصنع العالم والتاجر الأول في العالم.

هذا أسهل طريق لتشجيع الاقتصاد وهو إنشاء نظام للاستثمار في المعرفة التي هي مستقبل الثروة، الآن أصلًا أكبر خمس شركات في العالم هي شركات معرفة وليست شركات نفط ولا مقاولات ولا بنوك، من نابع الحب الكبير لهذه الأمة نقول: "علينا أن نقود حملة الانتقال إلى الاستثمار في المعرفة".

هذا يتطلب إجراءات وتوصيات، واحدة منها نظام للاستثمار في المعرفة، كيف؟ الدول بكل حسن نية تضع توصيات وأنظمة، ولكن الاستثمار في المعرفة يتطلب ما يُعرف بالغرب (joint venture capital)، و(venture capital) يختلف عن (normal capital) مثلًا: أنا كمخترع آتي إلى معالي وزير المالية وأقول له بأن لدي اختراع فماذا أفعل؟ الإجراءات التي تتم في هذا المجال يتولاها القطاع الخاص والدولة تنظم فقط، أنا أقول من أجل أن أتعلم في هذا المجال وأحد أحفادي يعمل في (Silicon Valley) في مجال

(capital Venture)، كيف تستقطب المستثمرين ليستثمروا في الاختراع ويحولوه إلى منتج، وبصفتنا من أكبر شركات العالم في مجال الملكية الفكرية يأتيني في الشهر الواحد أكثر من خمس اختراعات لأبناء أمتنا العربية هذه الأمة عظيمة هي التي اخترعت كل أسس وأصول المعرفة.

ماذا أفعل وأنا لدي اختراع؟ تُصدر الحكومة بحسن نية مرسومًا يتضمن بأنه "يجب تسهيل إقراض المؤسسات الصغيرة والمشاريع المبتدئة" يجب! ما معنى يجب! فأنا المستثمر وأنا أقرر؛ لأنني أنا من سيدفع المال وبالتالي أقدم هذا الاختراع الذي قد يكون في مجال المصارف ونقول للمصارف استثمروا في هذا المشروع وذلك ليس من أجل الاستثمار فقط أو تقديم خدمة أو منحة بل للحصول على الأرباح.

وأخيرًا..

رأس المال الاستثماري موجود بالمئات في العالم إلا في أمتنا العربية، نحن في أمتنا العربية نستثمر في عقار، أو بناية، أو مشروع صناعي، ولكن إذا قلت لي: إن لديك اختراعًا، فسأقول لك: شكرًا أنا غير مهتم بالاختراعات، هذا يحتاج إلى قانون ونظام خاص وثقافة خاصة ومؤسسات تعمل في هذا المجال.

السؤال (8): لو انتقلنا إلى المشكلات العالمية برأيك لماذا لا تنجح خطط التنمية المستدامة بشكل كامل ودائما هناك قصور في الوصول للأهداف؟

الجواب:

بصفتي أنني كنت رئيس ائتلاف الأمم المتحدة للمعلومات والاتصالات في التنمية..

وساهمت في صياغة مبادئ التنمية المستدامة التي فشلت وقلت وقتها في المؤتمر الأمم المتحدة: إننا سنفشل لأننا وضعنا أهدافًا ولم نضع وسائل لتحقيق الأهداف.

أهداف التنمية فشلت والعالم أسوء عندما قمنا بصياغة هذه المعايير ونحن سعيدون وفخورون وانتقد وقتها الأمم المتحدة في جلسة عامة بأن الأمم المتحدة كونها مؤسسة دول وحكومات وليست مؤسسة جامعة لم تلاحظ أن الحكومات تضع سياسات، ولكن من يخلق الثروة ومن يصنع المعرفة هو أنتم وليس الحكومات وكان انتقادي لان كلمتي كانت مقررة أن تكون في جلسة مناسبة ولكنني وضعت على جلسة الغداء كنت المتحدث الوحيد من القطاع الخاص قلت أن هذا يبدو "نظركم للقطاع الخاص سأنتقدكم يا الأمم المتحدة بأنكم لا تدركوا أهمية صانع المعرفة وصانع الثروة وكل ما تفكرونه به هو كيف تقودون صانع هذا العالم وكلهم من غير الحكوميين القيادة الحقيقية هي صنع وقيادة البشر، والبشر تقودونهم أنتم أيها المدربون لو تخرج في كل مئة دورة وليس في كل دورة مبتكر واحد ستغير أوضاع أمتنا كلها وسيتغير مستقبلنا سامحوني إن

أخطأت ولا أريد أن اتكلم بأنني أطبق ما أقوله في أكاديميتنا وكليتنا، ما أقوله الآن أننا تحولنا من التّعليم إلى التّعلّم ومن ثم إلى الابتكار.

لقد أدى التزامن بين التنمية الحضرية والتغير المناخي إلى خلق إشكالية تفاقم التصدعات الموجودة بالفعل في مدننا التي يجب أن تكون مبتكرة في نهجها عند التخطيط للمستقبل، والمدن العالمية معرضة للفيضانات والكوارث الأخرى، والفقراء بصفة عامة هم الأكثر معاناة عند وقوعها، فإذًا، المدن بحاجة إلى استعداد أفضل لمثل هذه الأحداث، التي تتطلب الخبرات، والمال، والرغبة في التغيير، ودون التخطيط والاستثمار الملائمين.

وأخيرًا..

وسيجد الكثير من الناس أنفسهم عرضة للتأثيرات السلبية لتغير المناخ، وشح فرص العمل، وزيادة عدم الاستقرار الاجتماعي، الذي سيكون له تأثير على جميع مجالات المجتمع.

السؤال (9): هل نحتاج إلى تجربة تنمية مستدامة خاصة بنا كعرب.. ولا يمكن نقل الخطط الدولية كما هي دون مراعاة للخصوصية العربية؟

الجواب:

أشجع على التعاون الاقتصادي في محيط الانترنت..

الذي ليس له قيود ولا نحتاج إلى اتفاقيات، هذا أسهل طريق لتشجيع الاقتصاد وهو إنشاء نظام للاستثمار في المعرفة التي هي مستقبل الثروة..

الآن أكبر خمس شركات في العالم هي شركات معرفة وليست شركات نفط ولا مقاولات ولا بنوك، من نابع الحب الكبير لهذه الأمة نقول: "علينا أن نقود حملة الانتقال إلى الاستثمار في المعرفة"، وهذا يتطلب إجراءات وتوصيات، واحدة منها نظام للاستثمار في المعرفة، كيف؟ الدول بكل حسن نية تضع توصيات وأنظمة، ولكن الاستثمار في المعرفة يتطلب ما يُعرف بالغرب (joint venture capital)، و (venture capital) يختلف عن (normal capital) مثلًا: أنا كمخترع آتي إلى معالي وزير المالية وأقول له بأن لدي اختراع فماذا أفعل؟ الإجراءات التي تتم في هذا المجال يتولاها القطاع الخاص والدولة تنظم فقط، أنا أقول من أجل أن أتعلم في هذا المجال وأحد أحفادي يعمل في (Silicon Valley) في مجال (capital Venture)، كيف تستقطب المستثمرين ليستثمروا في الاختراع ويحولوه إلى منتج، وبصفتنا من أكبر شركات العالم في مجال الملكية الفكرية يأتيني في الشهر الواحد أكثر من خمس اختراعات لأبناء أمتنا العربية هذه الأمة عظيمة هي التي اخترعت كل أسس وأصول المعرفة.

ماذا أفعل وأنا لدي اختراع؟ تُصدر الحكومة بحسن نية مرسومًا يتضمن بأنه "يجب تسهيل إقراض المؤسسات الصغيرة والمشاريع المبتدئة" يجب! ما معنى يجب! فأنا المستثمر وأنا أقرر؛ لأنني أنا من سيدفع المال وبالتالي أقدم هذا الاختراع الذي قد يكون في مجال المصارف ونقول للمصارف: استثمروا في هذا المشروع وذلك ليس من أجل الاستثمار فقط أو تقديم خدمة أو منحة بل للحصول على الأرباح.

رأس المال الاستثماري موجود بالمئات في العالم إلا في أمتنا العربية، نحن في أمتنا العربية نستثمر في عقار، أو بناية، أو مشروع صناعي، ولكن إذا قلت لي أن لديك اختراع سأقول لك شكرًا أنا غير مهتم بالاختراعات، هذا يحتاج إلى قانون ونظام خاص وثقافة خاصة ومؤسسات تعمل في هذا المجال.

سأسمح لنفسي أن أتعدى وقتي وأتحدث حول نقطة أخيرة وهي أنني أتمنى أن ندرك أننا في هذا المجال لا يحكمنا أحد، أيضًا أن تتصرف بإرادتك الذاتية فهنا يزدهر الاقتصاد، دونالد ترامب رئيس أكبر وأهم دولة في العالم حتى الآن – لا أريد أن أكدركم بأنه خلال السنوات القادمة سيتغير العالم بكل مؤسساته وتنظيماته والتي وعد بها علنًا وسنمر بكثير من المصائب التي نحن لا زلنا ببدايتها ولكن كل ذلك أيضًا يجب أن يذكرنا بأن في الحروب يوجد رابح وخاسر، لكن يجب ألا يستسلم أحد لأن الوضع صعب، لأن في الحرب هنالك من يصبح غنيًا كشخص أو كشركة أو كدولة وهنالك من يدفع الثمن، نحن نتأمل أن نكون من المستفيدين ومن أغنياء الحرب وهذا كلام تاريخ وحقائق وليس كلام شعر، هذا الكلام الذي نتكلم عنه أيضًا بخصوص الانتقال من صنع المعرفة هو أحد أوجه الدفاع.

<u>السؤال (10): البعض ينادي بضرورة رفع شعار" استثمر لا تتبرع" كيف ترى هذا الأمر وهل يمكن أن يكون مدخلا لتنمية مجتمعاتنا بشكل أفضل أم أن التجربة تثبت العكس؟</u>

<u>الجواب:</u>

أنا مع هذا الشعار..

وأنادي بالاستثمار حيث إن الاستثمار في المستقبل هو أفضل استثمار، والاستثمار في المعرفة هو الاستثمار الأنجح في ظل الثورة التي نعيشها حاليًا.

سأعطي مثالا يوضح الفرق بين الاستثمار والتبرع..

سأتكلم هنا عن أمريكا وماذا فعلت في أزمة كورونا عندما قامت بصرف مبالغ نقدية لجميع المواطنين وهم جالسون في المنازل، فقمت بانتقاد هذا القرار؛ فبدلًا من صرف مبلغ لكل مواطن كان الأفضل أن يتم تقديم هذه الاموال لأصحاب الشركات، والمؤسسات، والمصانع المتعثرة لكي تقوم بتوظيف الأشخاص الذين يسميهم العالم العاطلين عن العمل بينما أسميهم أنا الباحثين عن العمل.

وبالتالي في هذه الحالة تكون قد عالجنا مشكلة إعادة تشغيل الشركات، والمؤسسات، والمصانع التي تضررت من الأزمة.

وأخيرًا..

ستنخفض نسبة البطالة في المجتمع لأن الشركات والمصانع أصبحت تقوم بتوظيف المواطنين الباحثين عن العمل.

<u>السؤال (11): ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه برامج المسؤولية المجتمعية في تغيير واقع المجتمعات العربية.. وما هي النصيحة التي توجهها لأصحاب الشركات في هذا الشأن؟</u>

<u>الجواب:</u>

المسؤولية المجتمعية هي ثقافة، وفلسفة، وإيمان، وخلق..

المسؤولية المجتمعية تعني مسؤولية الشركات تجاه المجتمع وهذا يسمى (Corporate social responsibility) مما يعني أنها واجب وليست معروفًا أو فضلًا من الشركات، فالشركات تجني إيراداتها وأرباحها من المجتمع فعندما تؤدي واجبها الإجتماعي إنما هي تقوم برد جزء مما تفضل عليه من هذا المجتمع.

وكلما أكثرنا من خدمة المجتمع كلما زاد عطاء المجتمع لنا، لذلك أنصح زملائي في قطاع الأعمال حيث أن أداء هذا الواجب هو أيضًا استثمار في المسقبل لأعمالهم.

ففي أحد مناصبي بالأمم المتحدة كُلفت بصياغة بما هو معروف بميثاق الأمم المتحدة العالمي وترأسته بالشراكة مع كوفي عنان وبعدها تابعت رئاسة المجلس مع بان كي مون، ولقد وضعنا في هذا الميثاق عشرة معايير وكان أحد هذه المعايير (المسؤولية الإجتماعية للشركات) وبالتالي كلامي سيكون بما أختص به وهو المسؤولية المجتمعية، هنالك إجتماع دولي وتوافق على المسؤولية المجتمعية.

المسؤولية المجتمعية تعبير جميل مجموعتنا (طلال أبوغزاله العالمية) مقسمة لجزئين الأول: ينتج ويدخل إيراد والآخر (طلال أبوغزاله فاونديشين) وهو مؤسسة إجتماعية نمولها كليًا من دون مساعدات من أي منظمة ولا من الأمم المتحدة لكننا لا نتبرع بدينار، ولا جنيه، ولا ريال.

نحن نؤمن بعقلية المساعدة على بنائك كي لا تحتاج لتبرعات فجميع نشاطاتنا تصب في إتجاه واحد وهو بناء القدرات، هنالك 35 مؤسسة تقدم خدمات بناء القدرات لكي يصبح الإنسان مؤهل للعمل وكما يقول الصينيون "بدلا من أن تطعم إنسان سمكة علمه كيف يصطاد السمكة حتى يطعم نفسه للأبد".

هنالك من يقول إن من يعمل بهذه الشركات هو فقط للدعاية؟ ولكن ما المانع بأن يعلم الجميع عن هذا فكما يقول المثل الصيني "لا يكفي أن تكون حصانًا جيدًا، يجب أن يعلم الجميع أنك حصان جيد" ليس هنالك عيب من أن يخدم هذا العمل الشهرة والإسم.

إضافة إلى ذلك أقول إن الفلسفة التي اتخذتها مؤسستنا والتي أثقف بها زملائي أنك عندما تقوم بواجبك الإجتماعي ترد دين عليك للمجتمع الذي هو الأساس وصاحب الفضل؛ لأن دخلي من المجتمع سواء المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وتحتوي المسؤولية المجتمعية على محتوى أخلاقي كبير جدا.

إن الجانب المصلحي هو جانب آخر وأنا أقول أيضا لزملائي وللمسؤولين في مؤسستي أنك عندما تصرف من خلال أبوغزاله فاونديشين لدعم خدمات المجتمع أنت تستثمر في مستقبلك أيضًا؛ لأن ما تضعه من واجب يرتد من فضل المجتمع عليك فالمجتمع يعلم من يقدم ومن فقط يأخذ.

وبصفتنا مدققي حسابات واستشارات وأكبر مؤسسة في مجال حقوق الملكية الفكرية وغيرها نلاحظ أن من يعطي مجتمعه ويقدم واجبه، يصبح المجتمع صديقًا لك، ما أقوله هو من خبرة ومن نظرة المجتمع وحبه في العمل معنا.

وأخيرًا..

فتوصياتي الثلاث هي:

1.أن نتجنب أن نقول مساعدات وحسنات حفاظًا على كرامة المتلقي.

2.أتمنى أن يدرس في المراحل الابتدائية نظرية وفلسفة وواجب المسؤولية المجتمعية، ونحتاج أن ندرك أننا بحاجة لبناء جيل يؤمن بواجبه تجاه المجتمع، وتجاه نفسه؛ فواجبي تجاه نفسي ينمو ويزداد بخدمة المجتمع، يمكننا فعل ذلك عن طريق طرح مادة بسيطة في المنهاج الدراسي.

3.يجب أن ندرك أن المسؤولية المجتمعية هي شراكة مع الوطن؛ فالدولة مسؤولة عن تقديم كافة الخدمات الاجتماعية للمواطن ولكن ليس هنالك دولة في الدنيا بما فيها الدول العظمى تستطيع أن تؤدي كل واجباتها الاجتماعية، لذلك عندما تقوم أنت بهذا العمل تفخر بأنك شريك للدولة وأنت تقوم بجزء من مسؤولياتها ويجب على الدولة أن تعفي مقدم الخدمات من الضريبة.

السؤال (12): كيف تقيّم التجربة المصرية على المستوى الاقتصادي.. وهل مازال أمامها فرص واعدة كما قلت في وقت سابق؟

الجواب:

مصر هى الأولى أفريقيًا فى حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة، والثالثة على مستوى الشرق الأوسط وإفريقيا وفقًا لعدد المشروعات..

كما أن 15% من الرؤساء التنفيذيين لمنطقة الشرق الأوسط اختاروا مصر كثانى أفضل سوق أجنبي، لتحقيق نمو محتمل للشركات فى عام 2019، وكما أشارت منظمة العمل الدولية إلى أن مصر شرعت فى إصلاحات وبرامج هيكلية اقتصادية كبرى تمهد الطريق لنمو واسع واقتصاد قوى، حيث أن هناك إقبالاً من المستثمرين الدوليين على الفرص الواعدة بالسوق المصرية؛ بفضل تطبيق الحكومة لحزمة الإصلاحات الاقتصادية الفعالة، ويعد تحسن ترتيب مصر فى التقارير الدولية جانبًا مساهمًا فى جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية؛ لأنه يعكس قدرة الدولة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة وملائمة مناخها للاستثمارات الأجنبية؛ حيث إن المستثمر دائمًا ما يبحث عن الدولة التى توفر له البيئة المناسبة والمناخ المناسب لتعظيم استثماراته سعيًا لتحقيق المزيد من الأرباح، فعلى سبيل المثال يمكن الاستفادة من تحسن ترتيب مصر فى مؤشر التنافسية من خلال البناء على ما تقدم من نجاح ومواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة من تشريعات وبنية تحتية وغيرها من المعايير الأخرى التى يشتمل عليها التقرير، وتساهم فى تيسير وتسهيل عمل المستثمرين والمشروعات الاستثمارية الخاصة بهم، ومن خلال استغلال هذا التقدم فى الترويج لكون مصر بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات على الصعيدين الداخلى والخارجى.

إن تركيز الدولة المصرية على بناء وتطوير البنية التحتية لإنتاج الثروة والمساعدة على نموها، كما أنه استهداف تحرير سعر صرف الجنيه، وزيادة موارد النقد الأجنبي، ورفع معدل النمو وأرصدة الاحتياطى الأجنبى لمصر الذي وصل إلى أكثر من 45 مليار دولار، وتخفيض عجز الموازنة والدين العام، وتهيئة البيئة المناسبة لجذب تدفقات الاستثمار المباشر، هذه الأمور جميعها تصب في مصلحة وتقدم الاقتصاد المصري.

سبق وأن صرحت في الإعلام أن مصر ستصبح من العشر الدول الكبرى في العالم من حيث الاقتصاد نوعًا، وتقدمًا، بل تحديدًا إن شاء الله ستكون مصر الدولة رقم 6 في العالم وإن كانت المنظمات العالمية تقول رقم (7)، وأنا من خلال تقديراتي ودراساتي أخالف بالتقديرات العالمية.

وأخيرًا..

إن تقييمي للتجربة المصرية هو تقييم إيجابي وعلى أعلى الدرجات من الإيجابية، وأنا فخور بأن مصر أول دولة عربية تنشأ مصنعًا لتصنيع الكمبيوتر فهذا ليس بالقرار السهل فصناعة الكمبيوتر لا يستطيع أن يقوم

بها مستثمر فهي ليست قضية رأس مال فهنالك متطلبات أخرى لتستطيع أن تصبح منتج للأدوات التقنية لذلك قررنا منذ خمس وثلاثون سنة أن ننشأ مكاتب لنا في الصين ونحن الوحيدون الذين نملك ستة مكاتب في الصين، الصين ربع العالم قمنا بالشراكة معها وهي الشراكة الوحيدة في الدنيا بين حكومة الصين وشركة بالقطاع الخاص وهذا تصريح من نائب الرئيس الصيني لذا قمنا بالإتفاق مع شركة صينية لعمل مشروع مشترك فبدأت بإنتاج مشترك بعد هذا قررنا العمل بمفردنا وكان الخيار أن نبدأ بمصر ومن حسن حظنا أننا وجدنا شريك وهو الهيئة العربية للتصنيع، وهذه تجربة بقمة النجاح، والآن منتجاتنا موجودة في السوق المصري بكثرة، والآن هو بوابة لتزويد أفريقيا بأكملها.